في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كان أداة الشرط إذا أو
مطلقا أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين إن وحيثما
مردود ٭ **وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص** كإذا الفجائية
وليتما **فالرفع التزمه أبدا** على الابتداء ٭ وتخرج المسألة عن هذا الباب
لأن ما بعد المبتدأ نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته ولو
نصبت زيدا أو بشرا لم يجز لأن إذا الفجائية وليتما المقرونة بما لا يليهما
فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو خرجت وزيد
يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد ٭ **كذا إذا** التزم رفع
الاسم السابق إذا **الفعل** المشتغل عنه **تلا** أي تبع **ما** أي شيئا **لم يرد**
ما قبل معمولا لما بعد وجد كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض
ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول
والموصوف تقول زيد إن زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وكذا
الباقي فيتعين في هذه كلها الرفع ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لأنه بدل من اللفظ به **واختير** أي رجح
على الرفع **نصب** في ثلاثة أحوال الأول أن يقع الاسم المشتغل **قبل فعل ذي**
طلب وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وليضربه عمرو ولا
تهنه واللهم عبدك ارحمه ولا تؤاخذه وبكرا غفر الله له وإنما
وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير في محل رفع وإنما اتفق
السبعة عليه في نحو الزانية والزاني فاجلدوا لأن تقديره عند
سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم
وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قوله ٭ وقائلة
خولان فانكح فتاتهم ٭ إن تقديره هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط **التفريع**
ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا

وقال

وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالآية والنصب
في الخصوص كزيدا اضربه **و** الثاني أن يقع **بعد ما إيلاؤه الفعل غلب**
أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول
الثاني والفعل مفعول أول والهاء للفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا
أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فإن فصلت
الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه إلا في نحو أكل يوم زيدا تضربه
لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن
الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله
٭ أثعلبة الفوارس أم رياحا ٭ عدلت بهم طهية والخشابا ٭ ومنها
النفي بما ولا وإن نحو ما زيدا ضربته ولا عمرا كلمته وإن بكرا ضربته
وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن
خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته
و الثالث أن يقع **بعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا**
سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا
نحو قام زيد وعمرا أكرمته وإنما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين
لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية
على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا
فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام
بعد أما مستأنف فهو مقطوع عما قبله وبقوله فعل مستقر أولا من
العطف على جملة ذات وجهين وسيأتي **تنبيهات**
الأول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما
هو على الجملة الفعلية كما عرفت **الثاني** لترجيح النصب
أسباب أخر لم يذكرها هنا **الثالث** أن يقع الاسم

Copyright © King Saud University